

قيام الإمام الحسين عليه السلام وفقه الثورة -مقاربة لنظرية الثورة في الفكر الإسلامي-

الشيخ الأسعد بن علي قياداً⁽¹⁾

خلاصة المقالة:

كشفت انكسارات «الربيع العربي» وتداعياته عن غياب الوعي الثوري في صفوف الأمة، وصرنا نخشى أن تبقى الأجيال إلى حين أسيرة «إحباط ثوري» طويل الأمد. ومن هنا دعت الحاجة إلى إرساء معالم «نظرية الثورة» من منظور إسلامي من خلال استدعاء أنموذج الثورة الحسينية الخالدة.

هذه المقالة هي محاولة في هذا الدرب، وقد قامت على أربع خطوات رئيسية؛ هي:
- التأكيد على فرضية أن الإسلام دين ثوري بطبعه يؤمن بالتغيير على أساس فلسفته الاجتماعية.

- الإسلام رسالة، ولكنه -أيضاً- سيرة تاريخية ومسار حضاري تكاملي تمثل فيه ثورة الحسين عليه السلام حلقة بارزة، وهي من هذا المنظار ضرورة تاريخية في سياق التكامل التاريخي للدين؛ فهي تحافظ على فقه الرسالة وتوابعه؛ من فقه الفتنة، وفقه الهدنة، وتمهد لفقه العدالة.

- يبدأ تشكيل الوعي الثوري من خلال تخطي الأفهام الخاطئة للقيام الحسيني وغياب الرؤية الواقعية لفقه الثورة.

(1) باحث في الفكر الإسلامي، من تونس.

- أركان فقه الثورة - كما جسدها الثورة الحسينية - هي: الوعي، القيم، اعتبار القيام وسيلة لا غاية، تأكيد المفهوم الصحيح للانتصار، والجمع بين الشرعية والمشروعية.

هذه الفرضيات التي سعت المقالة إلى إثباتها هي منظومة متسقة قد تكون جديرة بأن تمثل أساساً لنظرية ثورية مميزة.

مصطلحات مفتاحية:

الثورة، الوعي الثوري، النظرية الثورية، الثورة الإسلامية، أصالة الروح، فقه الرسالة، فقه الفتنة، فقه الهدنة، فقه الثورة، فقه العدالة، أصول الثورة الحسينية، الشرعية والمشروعية.

مقدمة:

عرفت بعض البلاد العربية ثورات اجتماعية أسقطت أنظمة دكتاتورية، تسلّطت على رقاب العباد ومقدّرات البلاد عقوداً طويلة، وقد انتقلت هذه «الثورات» من موقع إلى آخر، وتدحرجت معها بعض الأنظمة كقطع الشطرنج. واعتقد العالم أنّ البلاد العربية أوشكت أن تقطع نهائياً مع أنظمة الاستبداد، وأنّ عصرًا جديدًا للحرية والسلطة الشعبية قد انبج فجره، لكنّ تعثّرت جلّ هذه التجارب، وأفحمت في مسارات انتقالية مليئة بالعقبات! ولا ندري هل تنجح في الخروج منها؟ وهل تحقّق وعودها لشعوبها بالحرية والرفاه والعدالة الاجتماعية؟

لسنا بصدد دراسة شاملة لهذه الثورات؛ بقدر ما نريد فهم واقع هذه التجارب، واستشراف مستقبلها، ومعرفة أسباب تعثر بعضها، وإخفاق بعضها الآخر؛ وهو ما يمثل هاجسًا لكلّ متابع غيور على مستقبل الأمة. مبدئيًا، لا يملك الإنسان المنصف إلا أن يقف إجلالاً أمام أغلب هذه المحاولات في التغيير؛ لأنها تعبر في سياقاتها الاستراتيجية عن رغبة جامعة في التحرر من التسلّط، وتأسيس أنظمة اجتماعية بديلة؛ بما يكشف عن أنّ

الشعوب مهما طال ليل الظلم والعسف؛ لا بدّ من أن تنتفض على جلاديهما! هذا، ومن الطبيعي أن تفشل ثورة هنا أو هناك، فتاريخ الثورات والانتفاضات الشعبيّة يعلمنا أن نجاحها ليس حتمياً؛ لأنّ ذلك متوقّف على شروط ومقتضيات محدّدة. ومشكلة هذه الثورات أنّها في الغالب لم تحقّق شروط النجاح! فهي لم تندفع على قاعدة من الوعي والرؤية الفكرية المتكاملة؛ بل كانت انفجارات اجتماعية حفّزها الحسّ والانفعال الغرائزيّ. ولذا؛ لعبت الصورة ومقاطع الفيديو على شبكات الإنترنت دوراً مركزياً في تهييج الناس. وهي لم تتمكّن من تحديد أهدافها بدقّة، ولم تكن لها قيادات بارزة تلتفّ حولها الناس وتنصاع لأوامرها!

لقد خلّفت هذه التجارب المريرة إحباطاً ثورياً! عمّق أزمة القلق الثوريّ الذي تكابده أمّتنا منذ عقود! هذا القلق الثوري الذي عانقته شعوبنا طويلاً، ولا تزال تختلج خفقاته وتصطم كلّ يوم بإخفاقاته؛ ما يدعو بالحاح إلى إرساء وعي ثوريّ فعّال؛ يتدارك الهزائم، ويؤسّس لواقع جديد، ويبشّر بمستقبل رغيد.

والغريب أن تعيش شعوبنا هذا الاغتراب الثوريّ؛ وهي تملك رصيلاً تاريخياً وتراثياً زاخراً غنياً تستطيع عبر فهمه وتمثله أن تبني الوعي الثوريّ المطلوب في حركات التغيير الكبرى! فلماذا تعيش شعوبنا القصور الثوريّ؟ وهل هي قادرة على بناء وعي ثوريّ متأصلّ تستقيه من تجربتنا الحضارية العميقة؟ في سياق هذا الإشكال المعاصر نستدعي ثورة الحسين عليه السلام لنقرأ قيام الإمام عليه السلام؛ بوصفه أنموذجاً في العمل الثوريّ، ونتفقه في نهضته؛ بوصفها مرجعية في فقه الثورة والإصلاح.

أولاً: سؤال الثورة ومعالم النظرية الثورية:

تعدّ نظرية الثورة من العناوين المسكوت عنها تقريباً في أدبيات الإسلاميين؛ باستثناء بعض الكتابات القليلة، التي ترافقت أساساً مع قيام الثورة الإسلامية المباركة في إيران.

ويلاحظ المتأمل في أدبيات الثورة في المكتبة العربية أن البحوث حول التغييرات الاجتماعية، من القضايا المهمشة؛ على الرغم من أن التغيير والتبدل من الظواهر البارزة للعيان، ولا تخلو منها حقبة زمنية! «فحياة البشر حياة متغيرة؛ وهذا من خصائص الإنسان»⁽¹⁾.

ويمكن عدّ الثورة نوعاً من أنواع التغييرات التي تشهدها حياة الناس؛ «فهي تعني حدوث تغيير نتيجة لانتفاض الناس وتمردهم على وضع معين»⁽²⁾. وبناءً عليه، تكون «كلّ ثورة تغيير، ولكن ليس كلّ تغيير ثورة»⁽³⁾. ويرى بعضهم أن الثورة هي الخيار الذي نلجأ إليه عندما تعوزنا الأساليب الأخرى في تطوير الواقع والارتقاء به إلى الأفضل؛ فـ «الثورة الصحيحة هي الاحتجاج الحاسم النهائي على الواقع المعاش، فبعد أن تخفق جميع الوسائل الأخرى في تطوير الواقع؛ تصبح الثورة قدراً حتمياً لا بدّ منه»⁽⁴⁾.

ولا تنحصر الثورة بمجال من المجالات؛ بل هي تلامس ميادين الحياة، فتتنوع بتنوع البيئة التي ينطلق منها هذا التوق للتغيير الجذري المنبثق من حالة رفض واحتجاج على واقع غير مقبول؛ فهناك الثورة العلمية، والثورة الثقافية، والثورة الصناعية، والثورة الأدبية، والثورة السياسية... ولا تخفى أولوية الثورة الفكرية والثقافية على الثورات الأخرى، فلا يمكن لمجتمع أن يتحرر من تخلفه الصناعي، أو السياسي، أو العلمي، أو الاجتماعي، من دون منظومة أفكار جديدة يتبنّاها، ومنظومة قيم يتمثلها؛ تدعوه إلى التغيير الجذري في هذه المجالات. وتاريخ الثورات الكبرى الناجحة في العالم شاهد على ذلك.

فهذه سنة من سنن التاريخ؛ لا تبدل ولا تتغير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا

(1) مطهري، مرتضى: الله في حياة الإنسان، ط2، بيروت، دار الهادي، 2006م، ص52.

(2) م. ن. ص53.

(3) م. ن.

(4) شمس الدين، محمد مهدي: ثورة الحسين ظروفها الاجتماعية وآثارها الإنسانية، ط7، بيروت،

المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، 1417هـ- ق/ 1996م، ص17.

بِقَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ⁽¹⁾، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾. وفي الحديث: «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا»⁽³⁾.

إن أفكار الناس وميولهم النفسية والشعورية تشكل مركز الثقل في التغيير الاجتماعي التاريخي. فمنظومة الأفكار من جهة، ومنظومة القيم والاتجاهات عند الناس؛ هي أساس الفعل الاجتماعي، وجوهر البناء والتغيير.

بل قد تمتد منظومة الأفكار التي تؤثر في الناس إلى أعماق التاريخ، فنشهد للتراث الفقهي والعقدي سلطة معنوية عليهم في ميولهم واتجاهاتهم. ومن هنا، نفسر ما ذهب إليه بعض المعاصرين من ادعاء استحالة بناء نظرية الثورة في ضوء خضوع الناس الفكري لمقولتي: «الخروج» و«الغلبة»؛ حيث يقول: «يصعب التوصل إلى أي شكل من أشكال نظرية الثورة في ظل ثنائية: الخروج والغلبة، فالفكر الإسلامي الفقهي يبرر قبول السلطان الجائر، ويرفض الخروج الذي يشبه الثورة المسلحة ضد النظام في عصرنا. قد يبرر الخروج ضد نظام لا يطبق الشريعة أو يأمر بالمعصية، ولكن السائد تبرير النظام القائم، بما في ذلك الخروج؛ إذا صار الخروج بذاته نظاماً قائماً؛ أي إذا تغلب»⁽⁴⁾.

ولأجل ذلك، تميّزت النظرية الإسلامية بتفسيرها الإنساني للثورة؛ مقابل النظريات الوضعية التي أرجعت الثورة - بناءً على فهمها للتاريخ والعوامل المتحكمة فيه- إلى الصراع الطبقي أو التناقضات بين القوى المتصارعة

(1) سورة الرعد، الآية 11.

(2) سورة الأنفال، الآية 53.

(3) جاء في كتب السيرة أن رسول الله ﷺ يعرض نفسه على القبائل؛ ويقول لهم: قولوا لا إله إلا الله تفلحوا. وكان وراءه رجل له ذؤابتان (أبو لهب) يرميه بالحجارة؛ حتى أدمى كعبه؛ يقول: أيها الناس، لا تسمعوا منه إنه كذاب. (انظر: الحلبي، علي بن برهان الدين: السيرة الحلبية، لا، ط، بيروت، دار المعرفة، 1400هـ، ق، ج2، ص154).

(4) بشارة، عزمي: في الثورة والقابلية للثورة، لا، ط، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011م، ص18.

على الثروة والسلطة في المجتمع، أو الجوع والحرمان والتهميش التي تعاني منه فئات من الشعب، أو معادلات الصراع الدولي وسعي القوى الكبرى إلى إخضاع الشعوب والدول لمشيئتها ومصالحها.

من الطبيعي أن تتعدّد الاتجاهات في تفسير الثورة؛ فكلّ منظرٍ ينطلق من رؤيته الكونية، وفلسفته الاجتماعية التاريخية في تفسير هذه الظاهرة، فبعضهم قد يتأثر بفلسفته المادّية وإيمانه بأصالة العوامل المادّية في التاريخ، فيُرجع الثورات إلى عوامل اقتصادية (الصراع الطبقيّ، علاقات الإنتاج المرتبطة بأسلوب الإنتاج. . .)، فيما بعضهم قد يُرجع الثورات إلى دور الأبطال في التاريخ وعبقريّة الأشخاص في إحداث النقلابات الكبرى في تاريخ الشعوب. وفي التجارب الأخيرة فيما يسمّى بـ «الربيع العربيّ» التفت كثيرون إلى السياسات الدوليّة ولعبة الأمم ودور الجهات الأجنبية في تجنيد الشباب باسم المنظمات الأهليّة، وتدريبهم على الديمقراطية. كما مال بعض آخر في تفسير الثورات -وبتأثر من التجارب الأخيرة في البلاد العربيّة- إلى التوجيه الإعلامي والتضليل الذي تمارسه الفضائيات.

وواقع الأمر أن جميع هذه الأطروحات محاولات قاصرة، لامست شعاعاً من شمس الحقيقة؛ فجميع هذه العناصر تسهم قطعاً في التحوّلات التاريخيّة الكبرى، لكنّ مشكلة هذه الأطروحات أنّها اختزلت محرّكات التاريخ وقواه في عامل واحد!

ويظلّ الإنسان بإرادته الحرّة وفكره المتجدّد وتوقه إلى الحقّ والحرّيّة والعدالة؛ هو السرّ الأكبر لجميع الثورات عبر التاريخ.

ولمّا كانت نظريّة الثورة ترتبط بالقاعدة الفكرية، والمفهوم الفلسفيّ للعالم، والنظريّة الاجتماعية التاريخية، وأسس الوعي السياسيّ؛ كان من الطبيعي أن تتميزّ النظريّة الإسلاميّة في الثورة عن سائر النظريّات، وأن يكون لها نسقها الخاصّ وأسسها الفريدة؛ ومن ذلك:

1. أصالة الروح في الإنسان وأصالة المعنويات في التاريخ:

بناءً على المفهوم الفلسفي التوحيدى للعالم والرؤية الإيمانية للوجود، تعتقد المدرسة الإسلامية أن الأصالة في الوجود هي للغيب، وأن المادة ليست سوى تجلٍ لعالم أسمى. وبالتالي، فإن مقولة أصالة الروح من المسلمات، وتترتب عليها نتائج خطيرة؛ ليس في فهمنا للعالم والوجود فقط، بل في فهمنا للتاريخ وحركة الإنسان، ولطبيعة حاجاته؛ فالحاجات المعنوية والفكرية هي الأساس، والحاجات المادية -مهما كانت ماسة وضرورية- تُعد ثانوية أمام الأولى.

إن المتطلبات المادية تبرز في وقت مبكر من حياة الإنسان؛ وشيئاً فشيئاً تتفتق فيه حاجاته المعنوية؛ إلى درجة استعداده بالتضحية بحاجاته المادية من أجل الحاجات المعنوية. فهو مستعد للتضحية بوظيفته ومكانته الاجتماعية ولقمة عيشه -بل حياته- من أجل وطنه وكرامته وحرّيته ودينه! هذه الحقيقة تنطبق على المجتمع كما تنطبق على الفرد؛ فكلما ارتقى المجتمع وتكامل في سلم الحضارة والتقدم؛ كلما تخطى الحاجات المادية، ولم تعد تمثل أولوياته، وتآصلت بالمقابل المتطلبات الفكرية والمعنوية. إن منظومة الطغيان والديكتاتورية تسعى دائماً، من خلال الظلم السياسي، والحيف الاجتماعي، والجور الاقتصادي، إلى إبقاء الإنسان أسير حاجاته الحيوية والمعيشية؛ ليظل كالبهيمة همها علفها! فمنظومة الاستبداد تدرك جيداً أن تحرر الناس من ربة المتطلبات المادية والمعيشية سيفجر داخلهم الشوق والنزوع نحو الحق والعدل والحرية.

ويبدو أن حركة المجتمع الإنساني تتجه قدماً في هذا الاتجاه؛ كما يرى الشهيد مطهري قدس سره؛ حيث إن الإنسان بفضل تكامله الشامل يتحرر تدريجياً من ارتباطه ببيئته الطبيعية والاجتماعية، ويتجه نحو توثيق ارتباطه بالعقيدة والإيمان والإيديولوجيا، وسيصل في المستقبل إلى الحرية المعنوية التامة المتمثلة في الارتباط التام بالعقيدة والإيمان والمدرسة الفكرية⁽¹⁾.

(1) انظر: مطهري، مرتضى: نهضة المهدي في ضوء فلسفة التاريخ، ط2، بيروت، دار التيار الجديد،

2. الإنسان المحرك الأساس للتاريخ:

تتميز النظرية الثورية الإسلامية بالإيمان بتعدد العوامل الفاعلة والمؤثرة في تاريخ البشرية وقيام الحضارات؛ وهي بذلك ترفض النظريات الأحادية التي تغالي في دور بعض العناصر، وتجعلها المحدد الوحيد لمستقبل الإنسان ومصير الأمم، وتنحو منحىً موضوعياً يعترف بجميع القوى: الطبيعة، الإنسان، والأوضاع الاقتصادية.

لكن هذه النظرية تؤكد أن الأصالة للإنسان؛ فهو الفاعل والمؤثر الأساس؛ فلا تاريخ بلا إنسان، ولا ثورات من دون بشر.

والإنسان يصنع الحدث ويفجر الثورات؛ بمقدار ما يمتلك من وجود تاريخي وازن، فالتاريخ شهد عبور ملايين، -بل بلايين- الأشخاص، ولكن قلة قليلة هي التي تُدرك هذا الدور وهذه الرسالة وتؤديهما.

هذا الوجود التاريخي الوازن يشخصه وعي الإنسان وفكره من جهة، ومشاعر الإنسان وعواطفه من جهة أخرى. فهذا المركب الداخلي للإنسان -من فكر وشعور ووعي وميول- يمثل مركز الثقل التاريخي للإنسان.

وهكذا، كلما تعمق فكر الإنسان ووعيه، وفهم موقعه الوجودي ورسالته في الزمن؛ كلما سمت ميوله وارتقت مشاعره؛ لتتعلق بالقيم والحق والعدل، وتعرزت قابليته للثورة والتمرد على نظم التخلف والظلم والتعدي على كرامة الإنسان وحقوقه.

إنّ المثل الأعلى الذي يرتبط به الإنسان هو الذي يصبغ هذا المركب الداخلي بصبغة خاصة. وعقيدة التوحيد الذي يكون الله فيها المثل الأعلى المطلق للمؤمن: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽¹⁾، تصبغ هذا المركب بصبغة الله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾⁽²⁾.

(1) سورة النحل، الآية 60.

(2) سورة البقرة، الآية 138.

وينبّه الشهيد الصدر⁽¹⁾ إلى خصوصية هذه الصبغة الربانية؛ مقارنة مع المثل العليا الأخرى التي يمكن أن يتمثلها الإنسان: المثل الأعلى المنخفض الذي يحوّل الإنسان إلى مجردّ خانع للواقع وأسير للسائد؛ وبالتالي، لا يُتوقع من إنسان كهذا الثورة والقيام، والمثل الأعلى المحدود الذي وإن كان يمنح الإنسان -ابتداءً- شيئاً من الدينامية التاريخية؛ باعتبار ما يقدمه من أهداف تتخطى نسبياً الواقع المعاش، لكن سرعان ما يتحوّل إلى قيد يكبل الإنسان ويسقطه في التكرار والاجترار.

ولذلك؛ يمكن الجزم -ومن منطلق حضاريّ- أنّ الثورات لم تقمّ إلا بفضل طليعة أو جماهير تخلّصت من تقديس السائد وتبريره، وعاشت التعلّق بأهداف أسمى من ذلك الواقع.

3. الظلم الاقتصاديّ أحد أوجه الظلم، والانقسام الاجتماعيّ لا يخضع لمعايير اقتصادية:

للظلم في التاريخ وجوه متعدّدة؛ بعضها أسبق من ظهور الملكيات الفردية والاستثمار بالثروات الطبيعية. ولذلك، لا يصحّ ربط الظلم في التاريخ بالعوامل الاقتصادية فقط.

إنّ جذور الظلم تنبع من الجدل الداخليّ في أعماق الإنسان والصراع الجوّانيّ الذي يعيشه؛ بين النزوع نحو قيم الحقّ والعدل والحبّ والحرية من جهة، وبين رغباته وشهواته ودواعي إنّيته من جهة أخرى!

هذا الجدل هو جوهر الصراعات الاجتماعية التي قد تأخذ أبعاداً اقتصادية، وقد تتلبّس لبوساً سلطوياً سياسياً، وقد تتمظهر بقداسة دينية، وقد تتفجّر نتيجة عصبية قومية وعرقية ومذهبية. . .

في ضوء هذه القراءة لطبيعة الظلم -عموماً- ومنشأه، يُخطئ مَنْ يحصر التقسيمات الاجتماعية في البعد المادّي وعلاقات الإنتاج؛ فالأساس عند هؤلاء الصراع بين المستغلين والمستغلين، وبين الفقراء والأغنياء، وبين من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملك.

(1) انظر: الصدر، محمد باقر: السنن التاريخية في القرآن، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2013م،

إنَّ النظريةَ الإسلاميَّةَ في الوقت الذي لا تنكر فيه هذه الانقسامات التي تمثِّل مظهرًا من مظاهر اختلال العدالة الاجتماعيَّة، وشكلاً من أشكال التوزيع المجحف للثروات؛ تسعى إلى التخفيف من حدَّتها؛ بل تعمل على إلغاء هذه الفوارق المجحفة بين الناس، وتكرِّس الحقَّ الأصلي لجميع الناس في جميع ثروات المجتمع: «المال مال الله وأنا عبده»⁽¹⁾. وعن الإمام عليٍّ عليه السلام، وعنه عليه السلام -أيضاً-: «ما متَّع غني إلا بما حرم فقير»⁽²⁾، لكنَّها لا تؤمن بأنَّ الأساس في التقسيم هو الانتماء الطبقيّ، أو الانتماء إلى فئات المحرومين والمهمَّشين؛ فربَّ ثري يتمرّد على طبقته، وينخرط في ثورات أو دعوات تنتصر للمستضعفين والمحرومين، وتاريخ الأديان يعجُّ بنماذج لشخصيات لم يمنعها انتماؤها الطبقيّ من اللحاق بقوافل المؤمنين المضحيين. وبالمقابل؛ كم من محروم مهمَّش يسقط ألعوبة في يد الظالمين، فيتحوّل سوطاً بيد الجلاذ، وعيناً للطاغية، وحارساً أميناً لمصالح المترفين!

وفي التاريخ نرصد أنَّ الثورات لم تقتصر على الطبقة المحرومة؛ بل نهض فيها أفراد نشأوا في طبقات مرفهة، ووقفوا بوجه النظام الحاكم بقوة وبسالة؛ كنهضات إبراهيم عليه السلام، وموسى عليه السلام، ومحمد عليه السلام، والحسين بن عليٍّ عليه السلام؛ فالأساس في التصنيف الاجتماعيّ هو الانتماء الفكريّ والموقف من الظلم والظالمين؛ ولأجل هذا نرى القرآن الكريم يتحدّث عن المؤمنين والكافرين والمنافقين، وفي السياقات الاجتماعيَّة يتحدّث عن الظالمين والمترفين والمستضعفين والمستكبرين. . .

(1) اليحصبي السبتي، عياض بن موسى (المعروف بالقاضي عياض): الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لا. ط، بيروت، دار الفكر، 1423هـ. ق/ 2002م، ص25.

(2) الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى العلويّ: نهج البلاغة (الجامع لخطب أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، شرح: محمد عبده، ط1، دار الذخائر، قم المقدّسة، 1412 هـ. ق، ج4، باب المختار من حكمه، حكمة328، ص78.

ومن هنا، طرح أحد المفكرين المعاصرين⁽¹⁾ تقسيماً للمجتمع إلى ست فئات؛ هي:

-أعوان الظلمة أو الظالمون المستضعفون.

-الحاشية.

-الهمج الرعاع.

-ظالمو أنفسهم.

-الرهبايئون؛ المنسحبون من معركة الحق والباطل.

-المستضعفون.

والتفكك الاجتماعي هو في الواقع سمة من سمات المجتمعات الفرعونية التي تتسلط فيها قوى طاغية ظالمة؛ تعمل على تفكيك عرى المجتمع، ونسف أواصر المودة والتكامل بين فئاته؛ وذلك للحيلولة دون أي شكل من أشكال الوحدة والتلاحم الاجتماعي؛ لما في ذلك من خطورة على تركيبة المجتمع الفرعوني، وموقع قوى الاستعلاء والاستكبار فيه.

4. إنسانية الثورة الإسلامية:

تنطلق الثورات الطبقيّة من عقدة الانتماء إلى طائفة أقلّ شأنًا أو فئة؛ سلّبت بعض حقوقها، وتضرّرت مصالحها.

لذا، تعتمد هذه الثورات على «الشحن الثوري» ضدّ المستغلّين والطبقات المستغلة. لكنّ صراع الأنبياء ﷺ مع الظلم والاستغلال لم يتخذ طابعًا طبقيًّا؛ كما هو حال كثير من الثورات الاجتماعيّة؛ لأنّه كان ثورة إنسانيّة لتحرير الإنسان من داخل، قبل كلّ شيء، ولم يكن جانبه الثوري الاجتماعيّ إلا بناءً علويًّا لتلك الثورة⁽²⁾.

فالثورة -من منظور إسلامي- تنطلق من مشاعر إنسانيّة؛ لأنّ الثائر المنتمي إلى هذه المدرسة لا يرى قيمة الإنسان مستمدّة من امتلاكه للثروة،

(1) انظر: الصدر، السنن التاريخية في القرآن، م. س، ص 162-167.

(2) انظر: الصدر، محمد باقر: خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، تحقيق: أحمد ماجد، ط1، بيروت، دار المعارف الحكيمية، 1435هـ. ق/ 2014م، ص 82.

أو للأرض، أو غيرهما من الوسائل؛ حتى يكون التوجّه نحو استرداد الموقع الاجتماعيّ هو الأساس في حراكه؛ بل يرى قيمته كامنّة في انتمائه لقيم الحقّ والعدل والحرّيّة، ومدى تضحياته في سبيل هذه القيم. وبالتالي، فهو ينتفض من أجل الحقوق المادّيّة، ويثور لأجل حقوقه المعيشيّة والسياسيّة المهدورة، ولكن لا لأجل المكتسبات المادّيّة فقط؛ بل يثور نصرة للحقّ والعدالة أساساً، ورفضاً للظلم، ونبذاً للباطل. ولأجل ذلك يرتضي هذا الثائر الربّانيّ نتيجة عمله، وإن لم ينجح في استرجاع حقوقه، ولم يفلح في تغيير معادلات التوزيع الجائر للثروة والسلطة؛ لأنّ المهمّ لديه أن يعمل بكلّ ما أوتي من قوّة من أجل اقتلاع شجرة الظلم، وأن يؤدّي رسالته في هذا الطريق؛ بلّغ مراده أم لم يبلغ. وكلّما عظمت تضحياته على هذا الدرب؛ تعزّز موقعه في مراتب الثائرين. عن رسول الله ﷺ: «فوق كلّ ذي برٍّ برٌّ حتى يُقتل المرء في سبيل الله؛ فليس فوق ذلك برٌّ»⁽¹⁾.

إنّ جذور الثورة الإسلاميّة تنبع من أعماق فطرة الإنسان وانشاده الطبيعيّ للحقّ والحبّ والعدالة والحرّيّة والمساواة، فالإنسان الفطريّ يشمئزّ وينفر من كلّ مظاهر الظلم والجور والحيث. والنضال الذي يندفع نحوه هذا الثائر الربّانيّ نصرة للدين والحقّ والقيم، لا بدّ من أن يعكس هذا التوجّه الفطريّ القيميّ، فلا يسقط في الأحقاد، ولا يخضع للإيحاءات الغرائزيّة، ولا يرنو إلى أمجاد شخصيّة ومصالح فتويّة ضيقة.

ومن هنا، كان أسلوب التوعية الثوريّة مختلفاً في المدرسة الإسلاميّة؛ وقد فصله الشهيد مطهري رحمه الله في كتابه «المجتمع والتاريخ»؛ وهو في الجوهر يقوم على إرساء مخزون قيميّ إنسانيّ؛ بعيداً عن الغرائزيّة والتأجيج الطائفيّ والعنصريّ والتحريض ضدّ الآخر، فالوعي الثوريّ في مدرسة الثورة الإسلاميّة يستند إلى وعي كونيّ؛ وهو يبدأ في مرحلة أولى من مسؤوليّة الإنسان أمام الكون والوجود؛ من خلال معرفة الله ومعرفة

(1) الكليني، محمد بن يعقوب: أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط4، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1365هـ. ش، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب العقوق، ج4، ص348.

المعاد؛ لأن إثارة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية هي جزء من إثارة الإحساس بالمسؤولية عن الكون.

وفي مرحلة ثانية، تتجه التوعية الثورية نحو إشعار الإنسان بكرامته وشرفه ومكانته الوجودية الفريدة.

وفي مرحلة ثالثة يُركّز الخطاب على التوعية الاجتماعية، وعلى الحقوق والمسؤوليات: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَوْلَاهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ (1). وفي هذه المرحلة يحث الإسلام المؤمنين على رفض الظلم والدفاع عن المال؛ ليس من باب الحرص والطمع؛ بل تحريكاً للدفاع عن الحق، بوصفه قيمة إنسانية واقعية، ويحثهم على الدفاع عن العرض؛ ليس تضخيماً لشهوة الجنس؛ بل تشجيعاً للدفاع عن أكبر نواميس المجتمع؛ وهو العفة.

5. الثورة ليست بديلاً لمواقع القوة والاستغلال:

في الثورات الطبقيّة، عادة ما تقود الديناميكية الاجتماعية التي تُحدثها التركيبة الطبقيّة إلى استبدال مواقع الاستغلال. ويتصدى بالتالي جزء -على الأقل- من الفئات المحرومة النائرة للسلطة، ويتحكّم في توزيع الثروة، وغالباً ما تستأثر بالأمر هذه الفئة التي يغريها رغد العيش ويسحرها وهج السلطة والنفوذ، فتكرّس بدورها فرعونية تسلّطية جديدة تتبجح بالمشروعية الثورية؛ وهي في الواقع تدوس على كلّ قيم الثورة التي جاءت بها وتحطّمها.

ويشهد التاريخ أنّ ثورات عديدة خيّبت آمال أتباعها، وانقلبت على الشعارات التي رفعتها. وفي هذا السياق نتفهم ما حصل في تجارب «الربيع العربي»، وقبل ذلك تجربة العراق وتسلّم الإسلاميين السلطة، حيث فشلت كلّ هذه التجارب في تقديم أنموذج ثوريّ رساليّ يجسّد بالفعل أحلام

(1) سورة النساء، الآية 75.

الجماهير في العدالة، ويعبر عن هؤلاء الذين جاؤوا باسم الثورة على الظلم ورفض الطواغيت، فسرعان ما انقلبت عليهم الجماهير وأقصتهم كلياً أو جزئياً من السلطة؛ بعدما خابت آمالها. وتبين أن هؤلاء لا يختلفون عن الطواغيت الذين ثاروا عليهم، ولا عن العصابات الاقتصادية البائدة التي استأثرت بالمال والثروات.

أما المدرسة الإسلامية، فقد حرصت على تربية الثائرين تربيةً تقوم على المبدئية والانتصار على الذات قبل كل شيء، فالذي لا ينتصر على ذاته في إحياءات أهوائها وغرائزها ونزعاتها وجنوحها للشر؛ لا يمكن له البتة أن ينجح في أي عمل ثوريّ ينتصر فيه للحق والقيم. فكيف لمن هُزمت القيم في داخله أن يكون حارساً لها في المجتمع؟! وكيف لمن سقط في أسر العصبية والأنا والحسابات الضيقة في أعماق ذاته أن يدافع عن الإنسانية والحق والعدل في معترك الصراع الاجتماعي؟ من هنا، كان الميدان الأول هو النفس؛ متى ما انتصر الإنسان عليها كان على غيرها أقدر!

هذه المدرسة تربّي الثائرين على أن خصومتهم ليست مع الظالمين؛ بوصفهم أشخاصاً، فهم لا ينطلقون في مواجهة هؤلاء من عقدة شخصية؛ لأنهم اعتدوا على حقوقهم وكرامتهم؛ بل ينطلقون من حرص على مصالح الجميع ومن غيرة على مصير الجميع؛ بما فيهم الظالمين أنفسهم. فهم يدركون أن هؤلاء لا بدّ من أن يتحرروا من نزوعهم إلى التسلّط والاستئثار:

﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿١٧﴾ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾ ۝ ﴾⁽¹⁾

إنّ الثائر الربّاني، كما يهّمه تحرير المظلومين من ربقة الجور والحييف والاستضعاف، كذلك يعنيه تحرير الظالم من عقده ومن توجهاته السلطوية؛ «وهذا الأساس... يقوم على تربية الثائرين وتعبئتهم؛ من أجل استئصال مشاعر الحرص المسعور على طبيّات هذه الحياة الدنيا وثرواتها

(1) سورة النازعات، الآيات 17-19.

المادّية؛ سواء أكان حرصاً مسعوراً في أنفس المستغلين أم كبتاً في نفوس المحرومين»⁽¹⁾.

ثانياً: من فقه الرسالة إلى فقه الثورة:

لا يقدّم الإسلام رؤية في الثورة فحسب؛ كما حاولنا استيعاب أسسها في الفقرة السابقة، ولا يكتفي ببناء عقيدة ثورية تقوم على مناهضة الظلم والاستبداد، ومقارعة الفراعنة والمفسدين، والمناداة بالعدالة والحقوق المشروعة للمحرومين والمستضعفين، ولا يتوقّف عند بشارات النصر لهؤلاء المستضعفين والوعد بأفول ليل الظالمين والطغاة: ﴿وَوُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾⁽²⁾، ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾⁽³⁾؛ بل إلى جانب ذلك كله، يرسم الإسلام مساراً تاريخياً، من خلال عقيدة النبوة والإمامة، يصون به الأهداف الإلهية والوعد الإلهي بانتصار ثورة المستضعفين وسيادة منظومة الحق والعدل والحرية. وقد قطع هذا المسار أشواطاً، وما زال أمامه شوط تتويجي نهائي تتجلى عبره عصارة المسيرة البشرية ونهايات التاريخ. إن فهم هذا المسار التاريخي الزاخر بالتضحيات والجهاد، يمثل شرطاً مهماً من شروط الثورة ومقدّمة ضرورية للوعي الثوري.

ولذلك استعصى على كثيرين قراءة الإسلام قراءة أصيلة؛ لما أهمل دراسة سير تلك القافلة الربانية؛ قافلة الأنبياء ﷺ والأئمة ﷺ، واستغرق في تحليل النصوص والمرويات، ومحاولة معالجة تعارض الروايات والأخبار، أو تأويل الوقائع والحوادث مع ضروراته المذهبية والفئوية!!! فطغت القراءات التبريرية للدين التي تسعى إلى تغطية الواقع، لا لتغييره وقلب معادلاته.

(1) الصدر، خلافة الانسان وشهادة الأنبياء، م. س، ص 83.

(2) سورة القصص، الآية 5.

(3) سورة الأنبياء، الآية 105.

1. جوهر المسار.. من فقه الرسالة إلى فقه الثورة:

نحاول -هنا- أن نقرأ تجربة الإسلام التغييرية، لا من منظور نصي متعال؛ بل من منظور تاريخي ديناميكي؛ أي أن نقرأ التجربة في حركتها وحيويتها في الماضي والحاضر والمستقبل.

فبعد التأمل في حركة الرسول محمد ﷺ ومسار الدعوة من بعده، وسيرة الأئمة الأطهار الذين سعوا إلى إنقاذ هذه الرسالة الثورية من عثرات التطبيق، ومن مؤامرات المصادرة من الداخل والخارج، يمكن تقسيم تجربتهم ﷺ في رؤية كلية إجمالية إلى خمس محطات كبرى؛ تعبر كل محطة عن سفر محدد، يشكل جزءاً من الرشد الثوري في التعاطي مع الواقع والمرحلة. وهذه الأسفار هي:

- فقه الرسالة:

ويعبر عن تجربة رسول الله ﷺ؛ والتأسيس الثوري للدين، والبناء الرسالي للأمة.

- فقه الفتنة:

ويعبر عن مسيرة الإمام علي ﷺ في مواجهة الصدمة التي تلقاها الأمة بعد رحيل رسول الله ﷺ؛ والانحراف الخطير الذي أخذه مسار الدين الجديد، وتساعد هذا الخط في فتن متجددة: فتنة الناكثين، والقاسطين، والمارقين. لقد شكّلت مواجهة الإمام علي ﷺ لكل هذه الفتن وبالخصوص لفتنة الخوارج- منهجاً شرعياً متكاملًا في التعاطي مع مثل هذه المخاطر، كلما تجددت وأطلت برأسها. ولولا تجربة الإمام علي ﷺ في التاريخ؛ لخسرنا فقه الفتنة، ولعدمنا جرأة مواجهة العديد من هذه المشخصات الفتنوية؛ لتلبسها بلبوس القداسة تارة، ورفعها شعارات محقة زوراً وبهتاناً تارة أخرى؛ لأنها «كلمة حق أريد بها باطل»⁽¹⁾.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، م. س، شرح: ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مصر، دار إحياء الكتب العربية، 1378هـ - ق/ 1959م، ج2، ص104.

- فقه الهدنة والمصالحة:

وهو يعبر عن تجربة الإمام الحسن عليه السلام؛ فلما سقط من يد فقه الرسالة إمكانية المواجهة للفتن الداخلية واستئصال جذورها؛ لزم العمل على محاصرتها بأسلوب آخر. ولولا تجربة الإمام الحسن عليه السلام لخسرت النظرية الثورية الإسلامية أسلوباً من أساليب حفظ الرسالة وحماية الطليعة الثورية.

- فقه الثورة:

وهو ما جسده الإمام الحسين عليه السلام؛ فكان تتويجاً لانتصار الرسالة وبلوغ أنصارها قمة العطاء في التضحية والفداء. وفي هذا السفر، تتخذ الرسالة لون الثورة في المضمون والطريقة. وتبلغ مرتبة الاحتجاج على التحريف والتزييف أقصى مداها، وتنكسر مؤامرة تحريف الدين وتزييفه. «إن كان دين محمد لا يستقيم إلا بقتلي فيا سيوف خذيني»⁽¹⁾، «الإسلام محمديّ الوجود حسينيّ البقاء»⁽²⁾. وفي ضوء هذه الفلسفة نفهم قول رسول الله: ﷺ: «حسين منّي وأنا من حسين»⁽³⁾.

لقد مثل هذا السفر المخزون الاستراتيجي للوعي الثوري للأجيال عبر التاريخ، وهذا الفقه غدا مدرسة معطاءة تخرج قوافل الشهداء والأبطال الذين ينتفضون على الظلم وأشكال التحريف والتزييف، وكل مؤامرات المتربصين بالأمة ودينها، وطلائعها المقاومة، فتطيح في كل منعرج بهذه الخطط المتهالكة، وتحبط في كل مرة مساعيهم.

(1) مرتضى، جعفر: الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، ط1، قم المقدسة، دار الحديث، 1426هـ. ق/ 1385هـ. ش، ج3، ص236.

(2) السنن، محمد: الشعائر الحسينية بين الأصالة والتجديد، تحقيق: رياض الموسوي، ط1، قم المقدسة، دار الغدير، 1424هـ. ق/ 2003م، ص227.

(3) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، تحقيق: محمد الباقر البهبودي، ط2، بيروت، مؤسسة الوفاء، 1403هـ. ق/ 1983م، ج43، ص261. (وردت الرواية من طرق السنة -أيضاً- في مصادر كثيرة؛ منها: ابن حنبل، أحمد: مسند أحمد، لا. ط، بيروت، دار صادر، لا. ت، ج4، ص172؛ الترمذي، محمد بن عيسى: سنن الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط2، بيروت، دار الفكر، 1403هـ. ق/ 1983م، ج5، ص324؛ ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد التميمي البستي: صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1414هـ. ق/ 1993م، ج15، ص428؛ الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: المستدرک، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، لا. ط، لا. م، لا. ت، ج3، ص177؛ ...).

هذا السفر لا يستمد قيمته من استجابته للحظة التاريخية التي ولد فيها فحسب؛ بل إن كثيراً من عناصر قوته ترتبط بمستقبل الدين والرسالة، ومآلات الأمة والبشرية؛ فثورة الحسين عليه السلام في منظومة الوعي الشيعي الفعال لا تنفصل عن ثورة المهدي عليه السلام: «أين الطالب بدم المقتول بكرىلاء...»⁽¹⁾.

- فقه العدالة:

وهو الفقه الذي يقود العالم إلى النهايات السعيدة التي بشرت بها الرسالة منذ إعلانها، مع الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، ولكن السياقات التاريخية لحركة الدعوة وملابسات الصراع مع الفتن الداخلية، أجلت هذا الهدف إلى حين. إنه اليقين الجازم بحتمية قيام المجتمع العالمي العادل الذي يسود فيه الحق والقسط ويرث المستضعفون الأرض: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾، ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا﴾⁽³⁾.

هذا التسلسل التاريخي فرضته التحديات التي واجهها الإسلام في سيرورته التاريخية؛ حيث بدأت بالخلافات التي نشبت بين المسلمين بعد وفاة الرسول عليه السلام، وامتدت لتتحول إلى فتن عمياء طخياء كادت تعصف بالرسالة الجديدة في فضاء جزيرة العرب وبين ضجيج القبائل وجعجعة الفتن! «ألبس الإسلام لبس الفرو مقلوباً»⁽⁴⁾، وامتد الصراع واتسعت هوة الانحراف حتى انبرت الأمة إلى أبناء الرسول وذرائه تقاتلهم وتحاصرهم؛ وهم الذي أوصى الرسول بهم خيراً؛ كما أمره الوحي: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽⁵⁾.

(1) القمي، عباس: مفاتيح الجنان، تحقيق: محمد رضا النوري النجفي، ط3، قم المقدسة، مكتبة العزيري، 1385هـ / ش/ 2006م، من دعاء النذبة المنسوب للإمام المهدي «عج»، ص770.

(2) سورة النور، الآية 55.

(3) سورة الأعراف، الآية 137.

(4) الشريف الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج1، ص209.

(5) سورة الشورى، الآية 23.

لقد أدى أئمة الحقبة الأولى من عصر الوصاية الإلهية دوراً تاريخياً فريداً في محاصرة الفتنة وتقييد صناعاتها وإلجامهم. ولما بلغت الفتنة أوجها وغدت تهدد أصل الدين وكيانه؛ كان القيام والثورة والخروج عن السلطة؛ فأدى فقه الثورة دوراً مزدوجاً؛ من خلال صيانة فقه الرسالة وفقه الفتنة وفقه الصلح من الضياع والتلاشي؛ من جهة، وبناء أساس فقه العدالة؛ من جهة أخرى؛ فعدالة المهدي عليه السلام عدالة ثورية؛ فهو كما نصت روايات متضافرة «يخرج بالسيف»⁽¹⁾، وبه تتوَجُّ المسيرة الإنسانية وتؤشِّر إلى نهاية التاريخ.

إن هذه الأسفار الخمسة تشكّل منظومة الوعي الثوري الكامل الذي يلخص جوهر الإسلام؛ بوصفه رسالة جاءت لتغيير كل الأوضاع الفاسدة، وإعادة بنائها على قاعدة قيم الحق والعدل والحرية، وحماية هذا الدين من أشكال التحريف والتزييف والإلغاء.

2. فقه الثورة والقراءات القاصرة:

لم تكن الثورة الحسينية حدثاً عابراً؛ بل محطة كبرى ومنعرجاً حاسماً في المسار التاريخي للدين الإسلامي.

ولكن العقل الإسلامي -عموماً- والعقل الشيعي -بالخصوص- وقعا في تعاطيهما مع الثورة فريسة مقولات ومعادلات حجت عنهما دلالات الواقعة وأسرارها، فتورّطا في قراءات سطحية، وأحياناً تزويرية!

وبالنسبة إلى العقل الإسلامي العام -الذي لا يؤمن بإمامة الحسين عليه السلام بالمعنى الخاص، ولا بموقعه الديني والسياسي الواقعي- فإنه لم يستطع أن يستوعب سرّ القيام وفلسفة الخروج على يزيد. فعلى الرغم من أن أغلب علماء المسلمين في هذه الدائرة (العامّة) يحبّون الحسين عليه السلام سبط رسول الله صلى الله عليه وآله، ويتعاطفون معه، ولا يرون ليزيد الشرعية في الحكم؛ فقد وقع بعضهم في شباك مبدئين شوشا عليهم صفاء الرؤية، وغيبا عنهم وضوح التحليل؛ وهما:

(1) المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج 52، ص 202.

- المبدأ الأول: عدم شرعية الخروج على السلطان؛ مهما كان ذلك السلطان متغلباً ومتسلطاً!

- المبدأ الثاني: تقويم الثورة؛ حسب نتائجها المباشرة وما آلت إليه المواجهة.

فبناءً على المبدأ الأول خطأ بعضهم الإمام الحسين عليه السلام؛ لأنه خرج على السلطان وأثار الفتنة في الأمة! وشق عصا المسلمين. وفي روايات كثيرة حذر الرسول ﷺ الأمة من كل من يهدد وحدتها، ويشق عصا طاعتها، وتوعد مثيري الفتنة بالعقاب الأقسى والأشد؛ بل نص صراحة على ضربه بالسيف كائناً من كان. فكانت النتيجة أن الحسين عليه السلام قُتل بسيف جده! وهذا ما ذهب إليه أبو بكر ابن العربي (ت: 1148م)، ويشاركه في التخطئة ابن تيمية (ت: 1328م). وهذا ليس مستبعداً؛ فقد عمل حكام الجور، بعد واقعة كربلاء، على سلب الشرعية عن ثورة الإمام الحسين عليه السلام، ودأبوا على إظهارها على أنها عمل غير صحيح، ووصفوها بأنها خروج على خليفة ذلك الزمان؛ ليسدوا بذلك الطريق أمام أي ثورة تشابهها⁽¹⁾.

واستناداً إلى المبدأ الثاني، يرى ابن خلدون أن الحسين عليه السلام، وإن كان مؤهلاً لرفع ظلم يزيد وفسقه؛ قد أخطأ في حساباته العسكرية، وفي تقييمه لقوة عدوه. إن ابن خلدون بذلك، وإن لم يقرّ بشرعية يزيد ولم ينكر شرعية الخروج، قد قاده تقييمه القاصر لنتائج الثورة الحسينية إلى أن يتوهم خطأ الإمام الحسين عليه السلام في حساباته!

ومن المؤسف جداً أن نرى النزعة المذهبية تتصاعد مع بعض الباحثين المعاصرين، ويتصاعد معها النزوع إلى إصباغ الشرعية على يزيد، واستنكار خروج الحسين عليه السلام؛ في موقف يخالف مشهور القدامى الذين لا يقرّون بشرعية يزيد ويعدونه من حكام الجور؛ كالتفتازاني في شرح العقائد

(1) انظر: مجموعة من الباحثين: نهضة عاشوراء دراسات كلامية فقهية وسياسية، ط1، بيروت، دار المعارف الحكيمية، 2015م، ص553.

النسفيّة⁽¹⁾، وجلال الدين السيوطي في تاريخ الخلفاء⁽²⁾، وغيرهما. . .
وأما على مستوى البحث الإمامي الذي لا يشكُّ البتّة في شرعيّة الثورة
وحقانيّة الموقف الحسيني، نجد تفسيرات مُربكة؛ نتيجة ربط الحدث
بمقولات؛ نستعرضها مع بيان نتائجها في الآتي:

- المقولة الأولى: علم الإمام عليه السلام وعصمته:

قاد الاستغراق في المقولة الأولى إلى إرباك لدى بعض الباحثين، فكيف
يُقدّم المعصوم عليه السلام مع علمه القطعيّ بشهادته وقتل أنصاره وسبي
نسائه على المواجهة؟ أليس هذا إلقاءً للنفس في التهلكة؟
ففي كلام للإمام مع أخيه محمد بن الحنفية، قال عليه السلام: «أتاني رسول
الله صلى الله عليه وآله، بعد أن فارقتك، فقال: يا حسين اخرج؛ فإنّ الله قد شاء أن يراك
قتيلًا». فقال محمد بن الحنفية: إنا لله وإنا إليه راجعون، فما معنى حملك
هؤلاء النساء وأنت تخرج على مثل هذا الحال؟ قال عليه السلام: «قال لي رسول
الله: شاء الله أن يراهنّ سبايا»⁽³⁾.

ومن جهة أخرى، لمّا كانت العصمة المطلقة للإمام عليه السلام من ضرورات
المذهب؛ اتّجه بعض العلماء إلى تفسير الموقف على أنّه تكليف خاصّ؛
فقيام الحسين عليه السلام تحقّق بأمر غيبي لا نستطيع أن نفهم أسرارهِ؛ وعلينا أن
نقف في حدود هذا التسليم بالتقدير الإلهي الذي أمره بالاستشهاد وانصاع
له الإمام الحسين عليه السلام منقادًا. وهذا لا يعني أنّ الحالة الاستشهاديّة التي
عاشها الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه لم تكن لها آثار إيجابيّة في تنبيه
الأمّة وتحفيزها وإيقاظها من سباتها!

وبهذه القراءة لم تعد الثورة أنموذجًا للتأسي، وغُيّب الاستدلال بها في
الفقه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصار القيام تكليفًا خاصًا
للإمام الحسين عليه السلام؛ كـبعض التكاليف الخاصّة بالنبي صلى الله عليه وآله!

(1) انظر: التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر: شرح العقائد النسفيّة، ط2، باكستان، مكتبة المدينة،
1433هـ - ق/ 2012م، ص343-344.

(2) انظر: السيوطي، جلال الدين: تاريخ الخلفاء، لا، ط، بيروت، لا، ن، لا، ت، ص224-226.

(3) المجلسي، بحار الأنوار، م، س، ج44، ص364

ومن أغرب التبريرات لهذه القراءة القاصرة للثورة الحسينية: أن يُستدلّ على خصوصية التكليف وغيبة القيام؛ من أحكام فقه الجهاد؛ ففي هذا الفقه يسقط وجوب الجهاد، إن كان عدد العدو يزداد عن الضعفين، ويسقط وجوب القتال عن الشيخ والصبي؛ وكلّ هذه الأحكام لم يلتزم بها في واقعة عاشوراء؛ فهذا دليل على أنها حالة خاصّة للإمام الحسين المعصوم عليه السلام!

ووجه الغرابة أن نخضع فعل الإمام عليه السلام لفقه، وليس العكس! وأليس سمي الإمام إماماً لأنه ميزان الحقّ والباطل؟ أوليست سنة المعصوم حجة؛ قوله وفعله وتقريره؟ فأحكام الفقه يجب أن تدور مدار فعل المعصوم عليه السلام، وليس العكس!

ومن جهة أخرى، أي معنى للتأسي والافتداء يبقى بعد أن جعلنا العصمة والعلم ظرفاً خاصاً لتكاليف الإمام عليه السلام؛ وفي الروايات نصوص تؤكّد على الاقتداء بالحسين عليه السلام ومتابعة نهجه! إن هذا المنطق يفرغ الإمامة من أغراضها ومضامينها، ويحوّلها إلى قيادة طوباوية متعالية لا نستطيع الاقتداء بها!

ومع الإمام الحسين عليه السلام بالذات، وحسب هذا المنطق العجيب؛ لا نملك إلا أن نرمق الإمام عليه السلام من بعيد، دون أن نستجيب له إلا حزناً وبكاءً ولوعة! وينطبق حينها علينا قول الإمام عليه السلام: «من سمع واعيتنا أهل البيت، ثم لم يجبنّا؛ كبه الله يوم القيامة على وجهه في نار جهنّم»⁽¹⁾. وقد ردّ السيد الطبطبائي قدس سرّه على توهم التنافي بين علم الإمام عليه السلام ووظيفته المشتركة مع عموم المكلفين في رسالته حول علم الإمام عليه السلام، حيث يقول: «العلم الحتميّ بشهادته لا يكون مورداً للتكليف»⁽²⁾. ويقول: «والإمام مثل سائر أفراد البشر عبد الله ومكلف. . . بالتكاليف الدينية،

(1) المجلسي، بحار الأنوار، م، س، ج44، ص315.

(2) الطباطبائي، محمد حسين: علم الإمام ونهضة سيد الشهداء، ط1، بيروت، دار المحجة البيضاء،

ونظراً للمنزلة القيادية التي أعطيت له من الله تعالى؛ وجب أن يؤدبها بالموازن البشرية العادية، وأن يبذل قصارى جهده في إحياء كلمة الحق والحفاظ على الدين»⁽¹⁾.

- المقولة الثانية: سقوط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛
إمّا من باب التقيّة، أو من باب عدم توافر الشروط:

يُعدّ مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الدوافع الأساسية للقيام الحسيني، وقد عدّه الشهيد مطهري قده أحد العوامل الثلاثة الأساسية للنهضة؛ مضافاً إلى رفض بيعة يزيد ورسائل أهل الكوفة؛ وهو يراه العامل الأهم؛ لأن «هذا العامل في الواقع يمنح النهضة الحسينية قيمة أعلى بكثير ممّا يمنحه العاملان الآخريان، فاستناداً إلى هذا العامل استطاعت هذه النهضة أن تكون جديرة بالحياة والخلود، وأن تكون الثورة المعلّمة»⁽²⁾.

ولم يُخف الإمام الحسين عليه السلام هذا الدافع، وصدع في أكثر من موقف ومحطة في مسيرته النهضوية بأنّ مسؤوليّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدفعه إلى القيام. وهو بذلك يلتزم خطّ الرسالة وسنة النبي محمد صلى الله عليه وآله؛ فمن خطبه عليه السلام: «أيها الناس، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحَلًّا لِحَرَمِ اللَّهِ نَاكِثًا لِعَهْدِ اللَّهِ مُخَالِفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَعْمَلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَمْ يَغْيِرْ عَلَيْهِ بِفَعْلٍ وَلَا قَوْلٍ؛ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ مَدْخَلَهُ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ قَدْ لَزِمُوا طَاعَةَ الشَّيْطَانِ، وَتَرَكُوا طَاعَةَ الرَّحْمَانِ، وَأَظْهَرُوا الْفُسَادَ، وَعَطَّلُوا الْحُدُودَ، وَاسْتَأْثَرُوا بِالْفِيءِ، وَأَحْلَوْا حَرَامَ اللَّهِ، وَحَرَّمُوا حَلَالَهُ. وَأَنَا أَحَقُّ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ لِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ»⁽³⁾.

وفي خطبة له: «ألا ترون أنّ الحقّ لا يُعمل به، وأنّ الباطل لا يُتناهى

(1) م. ن، ص 62.

(2) المطهري، مرتضى: الملحمة الحسينية، تعريب: محمد صادق الحسيني، ط3، بيروت، الدار الإسلامية، 1423هـ. ق / 2003م، ج2، ص34.

(3) المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج44، ص382.

عنه. ليرغب المؤمن في لقاء الله محققاً؛ فإنني لا أرى الموت إلا سعادة، ولا الحياة مع الظالمين إلا برماً»⁽¹⁾.

ومن هنا؛ شخّص الإمام عليه السلام تكليفه الشرعيّ ومسؤوليته التاريخية بالقيام؛ أمراً بالمعروف، ونهاياً عن المنكر الذي تفشى. فكلّ سلطة لا تلتزم بالحقّ وتعمل بالباطل؛ لا بدّ من الثورة ضدّها.

وتبدو المسألة بديهية، فالأساس النظريّ للثورة هو المبدأ القرآنيّ المهمّ: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو ملاك أفضلية الأمة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾؛ والقيام والملحمة الحسينية بكلّ تفاصيلها كانت تجسيداً لهذا الأصل.

لكنّ الصناعة الفقهيّة أخرجت المسألة من وضوحها؛ فبدلاً من أن يجد الخطاب الفقهيّ الدليل والمستند لشرعية الثورة ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في الثورة الحسينية وإقدام الإمام عليه السلام على الشهادة؛ بما يعزّز ثقافة الناس ومسؤوليتهم تجاه الحقّ والمعروف ورفض المنكر والنهي عنه؛ نرى الفقهاء يُعرضون عن الرسالة الحسينية وعن قيام الإمام الحسين عليه السلام، ويفرضون قيوداً لهذا الدور الرساليّ المهمّ، فيبحثون في الأمن من الضرر، واحتمال التأثير!

لقد حاولت الصناعة الفقهيّة التملّص من مسؤولية الأمر بالمعروف، وبحثت في إجراءات سلبية لمقاومة حكام الجور!

ومرّة أخرى يسقط الخطاب الفقهيّ في تقديم تفسير للثورة والاستفادة منها! فكيف يُشترط الأمن في رسالة تغييريّة؟! وهل تبقى مع هذا الشرط إمكانية للصدام والمواجهة؟ فكلّ صدام وراءه أثمان باهضة، وكلّ صدام يقود إلى ضرر جسديّ أو ماليّ أو نفسيّ!

وبناءً على هذا التفسير الفقهيّ، نحكم على الأمة بالجمود التاريخيّ،

(1) م. ن، ص 192.

(2) سورة آل عمران، الآية 110.

والسبات الحضاري، والسكوت عن الحق؛ صوناً لكرامتنا وذواتنا وأموالنا. . .
فماذا يبقى من الثورة؟!

وفي مستويات أخرى من البحث يبرّر بعضهم سقوط هذا الواجب الديني بذريعة التقية! فالحسين عليه السلام ترك التقية؛ لأن ذلك تكليفه الخاص ودوره الاستثنائي، ولكن سائر الأئمة عليهم السلام مارسوها، فيمكننا أن نلتزم بها. وأضحى هذا الترجيح شائعاً بين الناس؛ حيث يفضلون هذا المنهج المهادن على منهج الثورة، وغدت حجة كل من يتخلف من الزعامات الدينية عن النهج الثوري: أنه حسني الانتماء! وحاشا للإمام الحسن عليه السلام المظلوم أن يتخلى عن مسؤولياته!

- المقولة الثالثة: النقاش في إطلاق دلالة فعل المعصوم عليه السلام :

تتضمن السنة وفق المدرسة الإمامية على قول المعصوم عليه السلام وفعله ونقريه. وهي تمثل مع القرآن الكريم ودليل العقل ما يسمّى بالأدلة المحرزة؛ أي ما يحرز بها الحكم.

ولكن الأصوليين يعتبرون دليل الفعل دليلاً لبيئاً، لا إطلاق فيه؛ فلا بد من إحراز وحدة الظروف من جميع الجهات التي حفت بالفعل؛ حتى نستطيع أن نستنبط منه الحكم. فنحن يمكن أن نستنبط حكماً من فعل المعصوم عليه السلام، ولكن لا يمكن تعميمه لكل الحالات؛ لعدم الإطلاق في دلالة الفعل⁽¹⁾.

هذا المنطق يقود إلى احترازات شديدة في بناء نظرية الثورة والتدليل على مشروعيتها، وقد انعكس ذلك في استنتاجات كثيرين؛ ممن يؤمنون بالثورة وينتصرون لنظرية الثورة؛ الذين وجدوا أن الاستدلال بالثورة الحسينية «لصالح نظرية الثورة على الأنظمة ممكن من حيث المبدأ، لكن ذلك لا يعني أن دائرة الاستناد واسعة؛ بل هي محدّدة بالأطر التي تمثل القدر المتيقن من العناصر المبررة لثورة الحسين؛ بحيث تتقارب مع

(1) انظر: الصدر، محمد باقر: دروس في علم الأصول، ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1406هـ / 1986م، الحلقة الثالثة، ج2، ص113.

الظروف التي فيما بعد، دون إدخال الاحتمالات البعيدة عن الذوق والعرف والعقلانية؛ الأمر الذي يجعل الاستناد محدود الدائرة»⁽¹⁾.

ومن الواضح أنّ الهندسة الأصولية ألقت بظلالها على هذا الاستنتاج وكبلته في قيود واحترازات فرضها هذا المنطق الأصولي الذي يتعاطى مع مثل هذه القضايا بهذا المنظور المخالف للوجدان العرفي الذي يرى الفعل في مثل هذه المواقف الاجتماعية أبلغ بمرات من القول! كما إنّ في مثل مقامنا لا بدّ من أن يدرس الحدث في جميع أبعاده؛ فهذا «الفعل» - كما يحاول المنطق الأصولي أن يتعامل معه - لا ينفصل عن سياقات لفظية؛ كلمات، أقوال، وخطب تشرح الموقف؛ كما إنّ هذا الفعل لا ينفصل عن دور الإمام عليه السلام ورسالته في حفظ الدين وتعليم الناس. ومن جهة أخرى نرى المنطق الأصولي يتعاطى مع فعل المعصوم عليه السلام؛ وكأنّه سلوك فرديّ نريد أن نستنبط منه حكماً شرعياً لمكلف فرد يبحث عن الاستفادة من فعل المعصوم عليه السلام في حكم المسألة. هذا الاستغراق في الفردية وإقصاء البعد الاجتماعيّ في المنطق الفقهيّ والأصوليّ، والغفلة عن الفهم المقاصديّ؛ يقود لمثل هذه الاستنتاجات.

- المقولة الرابعة: النزعات السياسيّة وتفسير القيام بالصراع على السلطة:

غلب في القرون الأولى التي أعقبت الثورة التعاطي معها بطابع الانفعال والحزن لمصاب الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام؛ ولذلك نجد أكثر الكتب التي صنّفت حول الموضوع، ركّزت على جانب المأساة والحزن والجزع والبكاء في قراءة الواقعة. وبجرد سريع لعناوين هذه المصنّفات ترى أطراد لفظ البكاء والجزع والحزن والغمّة والمصائب... . وفي العقود الأخيرة حدث تحوّل كبير في هذه الدراسات؛ حيث اتّخذت منحى اجتماعياً سياسياً، فبرزت عناوين: النهضة، والثورة، والإصلاح، والشهادة، والملحمة،...

(1) حب الله، حيدر: دراسات في الفقه الإسلاميّ المعاصر، ط1، لا. م، دار الفقه الإسلاميّ المعاصر، 2011م، ج3، ص363.

هذا التحول من السلبية والانفعال الذي جسده الاتجاه الأول إلى الإيجابية والتأثير الذي ينظر له الاتجاه الثاني؛ هو أمر مهم وتطور طبيعي فرضه منطقتا التحولات التاريخية الكبرى التي شهدتها عالمنا الإسلامي في محاولاته النهضوية للخروج من ربقة التخلف والاستعمار؛ استجابة لدعوات الإصلاح الديني التي ظهرت في شرق العالم الإسلامي وغربه.

ولكن المشكلة التي طفت إلى السطح مع تعمق هذا الاتجاه الاجتماعي السياسي؛ هي الاستغراق في هذا البعد، وتفسير الثورة والنهضة الحسينية تفسيراً سياسياً؛ يقوم على مفهوم الصراع على السلطة، وافتكاك الحكم من الأمويين! وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه الاستدلال على هذه النظرية من رسالة الإمام الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة؛ لما تواترت عليه كتبهم: «أنا باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي؛ مسلم بن عقيل؛ فإن كتب لي أنه اجتمع رأي ملائكتي وذوي الحجب والفضل منكم، على مثل ما قدمت رسلكم، وقرأت في كتبكم؛ فأني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله، فلعمري ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذلك لله. والسلام»⁽¹⁾.

ولكن في هذا الطرح تعمية للجوانب الأخرى للثورة؛ كالجوانب الإحيائية والمستقبلية التي تتعلق بحفظ الدين. كما إن هذا التفسير يختزل شخصية الإمام عليه السلام في بعدها الاجتماعي السياسي، ويقصيها عن موقع الإمامة والشهادة الربانية على الناس، ويتغافل عن الملكات المعنوية للإمام عليه السلام؛ من عصمة، وعلم خاص...

ويصطدم هذا الطرح بحقائق تاريخية ثابتة؛ منها: إصرار الإمام الحسين عليه السلام على الاستمرار في مسيرته؛ حتى بعد بلوغه نبأ استشهاد قيس بن مسهر، ومسلم بن عقيل، وبعد أن أخبره الفرزدق أن قلوبهم

(1) المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج 44، ص 334.

معك وسيوفهم عليك. فلو كانت غايته السلطة وإسقاط حكم بني أمية؛ فلا معنى للمسير قدماً؛ مع إبلاغه أن أهل الكوفة الذين بايعوه قد نكثوا! إنَّ تورط العقل في التفسيرات القاصرة للقيام والثورة، وتبني بعض المقولات التي تحرف الثورة عن مقصدها؛ هي نتيجة طبيعية لعدم استيعاب فقه الثورة وقراءة سفرها. فمسار الثورة وفلسفتها لا يترك مجالاً للالتباس في فهم الموقف؛ بنحو لا تختلط الأمور فيه؛ فالعصمة شرط للثورة؛ سواء أكانت العصمة متمثلة بشخص الإمام عليه السلام أم بخطه؛ فالثورة لا تنفصل عن خط العصمة! بما تستبطنه هذا القيادة من ملكات معنوية يفرضها موقعها الوجودي والتاريخي.

ثالثاً: أصول الثورة الحسينية:

لم تقدر القراءات السابقة للثورة الحسينية، على حجب ألق الملحمة وإشعاعها التاريخي؛ حيث فشلت هذه القراءات إجمالاً في صرف العقل الجمعي للأمة عن التفاعل الإيجابي مع هذا التحول التاريخي، وإن كان هذا المستوى من التفاعل مع فقه الثورة لم يبلغ الدرجة المرجوة، ولكن عاطفة الأمة لا تزال جياشة أتجاه الحسين عليه السلام. ولا نعرف ثورة في التاريخ بهذا التجذر النفسي والفكري والحضور الجماهيري؛ على الرغم من مرور قرون متطاولة على الحدث. والسر وراء هذا الخلود يكمن في قداستها؛ بفعل استحضار المقدس والتقدس واستدعاء علاقة الحدث بالغيب والتخطيط الإلهي للتاريخ.

ففقهاء الثورة باقي ومستمر؛ بقدر ما يمتلك من عناصر القداسة، ولا نعني بالقداسة التعالي عن الطبيعة التكوينية للأفراد وحاجاتهم ومتطلباتهم، ولكن بمعنى ارتقاء أولئك إلى مستوى الفناء في أهداف سامية. فقداسة الثورة تعني صدقية قادتها، ومبدئية أفرادها، وحقانية شعاراتها وأهدافها، وطهارة وسائلها وخطتها.

ولمّا كانت الإحاطة التفصيليّة بدقائق فقه الثورة ممّا يُخرج المقالة عن طبيعتها، سنكتفي بقواعد أساسيّة بارزة شكّلت عناوين صارخة لهذه الثورة، وهي تعبّر عن أصولها الأساسيّة وضوابطها العامّة. وهذه الأصول تنسجم مع ما تقدّم بيانه من أسس الثورة ومعالم النظرية الثوريّة؛ بل هي تشخيصٌ حيٌّ لتلك المعالم وإظهار لتعرجات ألوانها. وهذه الأصول هي الآتية:

1. الثورة موقف وعي لا حالة انفعال:

ترتبط الثورات عادة بالانفعال والغضب، وتقترب بأعمال عنف وانتقام؛ لأنها تتبع من حالة انفجار؛ نتيجة الظلم والقمع الذي مورس ضد الجماهير. وهذا ما يفسّر غلبة العقل الجمعيّ على الناس والجمهور في يوميات الثورات، وعودة الناس إلى رشدها ووعيها أكثر بعد نشوة «الانتصار» أو خيبة «الانكسار» وفشل الثورة.

ولكنّ الثورة الحسينيّة أبت إلا أن تتجسّد فعلاً واعياً رشيداً بعيداً عن الانفعال الفرديّ والغضب الجماهيريّ المنفلت، وهو ما أكد عليه الشهيد مطهري قدس سره في تحليله للثورة الحسينية بأنها لم تكن وليدة الانفجار، أو عملاً بعيداً عن الوعي، أو نتيجة نفاذ صبر الحسين عليه السلام؛ بسبب الضغوط الكثيرة التي كانت تمارس عليه من قبل الأمويين وعمّالهم أيام معاوية وابنه يزيد، حيث تؤدّي به إلى أن يثور ويقول: فليكن ما يكون! والواقع يشهد بأنّ هذه الثورة المباركة لم تكن كذلك؛ ويدلّ عليه الرسائل المتبادلة بين الإمام الحسين عليه السلام من جهة، وبين معاوية وابنه يزيد من بعده من جهة أخرى؛ مضافاً إلى الخطب التي أوردتها الإمام الحسين عليه السلام في مجالات مختلفة؛ وبخاصّة تلك التي خاطب بها صحابة الرسول صلى الله عليه وآله وهم مجتمعون في منى، وقد نقل حديث هذه الخطبة بصورة مفصّلة في كتاب تحف العقول. فالأدلة المُشار إليها كلّها تبين أنّ الإمام الحسين عليه السلام ثار وهو يدرك إدراكاً كاملاً سبب قيامه، ولم تتدخّل في نهضته عوامل الانفجار

النفسيّ مطلقاً؛ بل كانت ثورة إسلامية محضة. ويشهد بذلك -أيضاً- طريقة تعامله عليه السلام مع أصحابه؛ فالإمام عليه السلام تجنّب وتحاشى الاستفادة من أيّ عامل من العوامل التي تؤدّي إلى حدوث الانفجار النفسيّ والعاطفيّ، ولم يسمح بأن تكتسب نهضته الطابع الانفجاريّ؛ ولذلك حاول في مواقف عدّة صرف أصحابه عن الاشتراك معه في قيامه الذي كان على يقين بنتيجته، فكان يؤكّد لهم مرّة بعد أخرى أنّ لا مصلحة مادّية يجنونها في مسيرهم معه، وأنّ الموت المحتمّ ينتظرهم، وفي ليلة العاشر من محرم أعاظم من مسؤوليّة البقاء معه، وطلب منهم أن يتخذوا الليل جملاً وينجوا بأنفسهم؛ لأنّ القوم يريدونه هو فقط؛ فلو ظفروا به لتركوا غيره! ولا نجد زعيماً يريد استثمار استياء قومه وتذمّرهم لدفعهم إلى النهوض والثورة يتكلّم بما قاله الحسين عليه السلام لأصحابه! وصحيح أنّ مسؤوليته هي إشعار قومه بأنهم مكلفون شرعاً بالنهوض بوجه الحكم الجائر، وبالتأكيد على أنّ مكافحة الظلم والجور من واجب الناس، ولكنّه عليه السلام كان يهدف إلى أن يقوم أصحابه مخيّرين بأداء ذلك التكليف عن طوع إرادتهم غير مرغمين عليه⁽¹⁾. كما يدلّ على عمق الوعي في القيام الحسينيّ وضوح الأسباب والأهداف والمآل لدى الإمام عليه السلام؛ حيث قال: «ألا إنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً، ولكنّ خرجت طالباً للإصلاح في أمة جدي». وقوله عليه السلام: «خُطّ الموت على ولد آدم مخطّ القلادة من جيد الفتاة. ما أولهني إلى أسلافي اشتياق يعقوب إلى يوسف. وخيّر لي مصرع أنا لاقيه. كأني بأوصالي تقطّعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلاء»⁽²⁾.

ومن هنا، أصرّ الإمام الحسين عليه السلام على السير إلى النهاية؛ عازماً على لقاء ربّه، وقد خُصّب بدماه! مخلّداً بذلك اللون الأحمر القاني ملحمة القيام والرفض.

(1) انظر: مطهري، مرتضى: بين المنبر... والنهضة الحسينية، ضمن سلسلة تراث وآثار الشهيد مرتضى مطهري، ط1، بيروت، دار الإرشاد، 1430هـ ق/ 2009م، مبحث حقيقة النهضة الحسينية، ص143.

(2) المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج44، ص367.

2. القيام ليس هدفاً في ذاته:

تقدّم أن الإسلام في جوهره رسالة تغييرية إصلاحية، تستهدف النهوض بالواقع، وإعادة بنائه، وليس تفسيره وتبريره! وقد يتوهم بعضهم أن هذا يعني السقوط في أطروحات «الثورية» وشعار «الثورة للثورة»! ولكن الثورة في المنظور المتبني ليست هدفاً في حد ذاتها! وإنما هي شكل من أشكال النضال والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقتضيه الانتماء، وتتطلبه المرحلة. فسفر الثورة كان نتيجة مسار تاريخي وجدت القيادة الربانية والطليعة المؤمنة الملتفة حولها أن لا مناص من النهوض؛ حفاظاً على الرسالة، وصونا لديناميتها التاريخية!

فالأصالة للإصلاح ودفع مسيرة المجتمع نحو التكامل؛ والظروف هي التي تحدّد ضرورة استخدام القوة أولاً، بعد استنفاد وسائل الإقناع. وعلى أساس هذه القاعدة يكتسب النضال قدسيته، لا من منطلق أن الثورة هي الأصل والإسلام أداة؛ بل لأن الحق مقدّس، والدفاع عنه مقدّس، سواء أكان حقاً فردياً أم وطنياً أم بشرياً. ومن هنا، كان الدفاع عن التوحيد من أقدس النضالات؛ لأنه دفاع عن أهم مقومات السعادة البشرية وكمالها النوعي⁽¹⁾. وفي ضوء هذا الأصل نفهم الحوارات المتكررة للإمام الحسين عليه السلام مع القوم، ومحاولاته إقناعهم بالرجوع عن غيهم، وعدم رغبته بالبدء بالقتال؛ على الرغم من يقينه بأنه على الحق وأنهم على باطل.

وبناءً على ذلك، لا تدين مدرسة الثورة الإسلامية الإصلاحات، ولا تسلك مسالك نشر الفوضى والبلبلة، ولا تشجّع الاضطرابات لتأجيج الصراع والتناقضات بين القوى الاجتماعية؛ كما تُنظر الأطروحات الصدامية! بل نعتقد أن الإصلاحات الجانبية تسهم في دعم الحق في صراعه ضدّ الباطل؛ كما تساعد على دفع المسيرة التكاملية للتاريخ لصالح المتقين⁽²⁾.

(1) انظر: المطهري، نهضة المهدي في ضوء فلسفة التاريخ، م. س، ص 49.

(2) انظر: المطهري، نهضة المهدي في ضوء فلسفة التاريخ، م. س، ص 50.

3. القيم هي الأصل:

إنَّ أساس الثورة الإسلاميَّة إنسانيَّ قيمِيّ. ولذا؛ فإنَّ النضال والجهاد والأمر بالمعروف لها ماهية إنسانية، لا طبقية أو فئوية أو طائفية. والمتأمل في تفصيل الثورة الحسينية ووقائع هذه السيرة يرصد بجلاء كيف جسدت هذه الواقعة كلَّ قيم التضحية والفداء والإيثار والعشق والفناء في الله. . .

وقلما شهد التاريخ واقعة تجلّت فيها هذه المآثر وهذه البطولات في مقابل جرائم الخصوم والأعداء ومعسكر الطغيان وحقدهم وتنكيلهم بآل الرسول ﷺ وأنصارهم.

ويصعب علينا في هذا المقام أن نحيط بكلِّ قيم الثورة، ولكنَّ مواقف الإمام الحسين ﷺ ومقولاته ومواقف آله وأصحابه؛ كما تروىها كتب السيرة الحسينية وكتب المقاتل؛ اختزلت تاريخ القيم والسمو الروحي للإنسان. لقد عبّرت الملحمة بدليل الفعل الذي هو أبلغ في هذا المقام من دليل القول وكلِّ أساليب الإطلاق أنَّ الثورة قيمة أخلاقية معنوية أو لا تكون! فالثورة قيم عليا مقدّسة يُقدّم الثوار بإرادتهم الحرّة على التضحية في سبيلها مختارين منصاعين باذلين مهجهم وأرواحهم متسرّبلين أعظم قيمة في الثورة «الاستشهاد ليكونوا شهداء على التاريخ والأمة والعصر». وهذا ما جسّدته أقوال الإمام الحسين ﷺ: «والله، لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل، ولا أقرّ إقرار العبيد»⁽¹⁾، «الموت لنا عادة وكرامتنا من الله الشهادة»⁽²⁾، «ألا إنَّ الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين؛ بين السلة والذلة. وهيهات منّا الذلة»⁽³⁾، «اللهم إنك تعلم أنّه لم يكن الذي كان منّا منافسةً في سلطان، ولا التماس شيءٍ من فضول الحطام، ولكنّ

(1) المجلسي، بحار الأنوار، م. س، ج45، ص7.

(2) الموسوي، علي بن الحسين (المعروف بالشريف المرتضى): الانتصار، ط1، بيروت، دار السيرة، 1422هـ- ق، ج8، ص131.

(3) ابن طاووس، علي بن موسى بن جعفر: اللهوف في قتلى الطفوف، ط1، قم المقدّسة، أنوار الهدى، 1417هـ- ق، ص59.

لنردّ معالم دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، ويأمن المظلومون من عبادك، وتقام المعظلة من حدودك»⁽¹⁾. وهي أقوال غدت شعارات تلهم الثوار في زمان ومكان!

وكان من الطبيعيّ ارتباط الثورة بالإمامة: «مثلي لا يبايع مثله»، «وأنا أحقّ من غيري»؛ لأنّ الإمام عليه السلام ميزان الحقّ والباطل، وهو مستودع أسرار الرسالة ومقاصدها، وبذلك يملك الوعي الأعمق للإسلام، بما هو رسالة ومسار؛ رسالة عالميّة تقوم على فهم معنويّ للوجود والحياة والإنسان والتاريخ، وعلى رؤية في إعادة صياغة العالم وبناء الإنسان وإرساء الحياة وصناعة التاريخ في كنف منظومة قيم الحقّ والعدل والحرّيّة. ومساراً تاريخياً تكون الثورة إحدى مقوماته للحفاظ على الرسالة وعدم تزييفها وتصويب الرؤية وعدم تحريفها.

4. الانتصار الزمنيّ ليس شرطاً لنجاح الثورة:

نظر بعض الباحثين نظرة غريبة إلى نتائج الثورة، جعلته يُخطئ الإمام الحسين عليه السلام في خروجه؛ لأنّه لم ينجح في النهاية في إسقاط حكم يزيد وإعادة السلطة المغصوبة لأهلها. وهذا الأسلوب في تقييم الثورة ينبع من رؤية قاصرة إلى التاريخ وفلسفة الثورة.

قد يصلح هذا المقياس المادّيّ أو النفعيّ بالأحرى في قراءة التاريخ في نطاق المدارس الوضعيّة التي تتنكر للغيب، وتعتقد بأصالة هذه النشأة الدنيويّة.

ومن هنا، تقيس التفسيرات المادّيّة للتاريخ نجاح الثورات بالمكاسب الاجتماعيّة والطبقيّة التي جنتها. فالثورة تنجح عندما تفلح هذه الطبقة الكادحة المهمّشة المستغلّة في افتكاك السلطة واستبدال مواقع النفوذ مع تلك الطبقة المتسلّطة.

لكنّ المشهد الحسينيّ يؤسّس لمفهوم جديد لانتصار الثورة؛ حيث

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، م. س، ج2، ص13.

يشكل ركناً في الوعي الثوريّ الجديد الذي نستنبطه من هذه التجربة التاريخية الخالدة.

إنّ الانتصار الموضوعي ليس مقياساً لنجاح الثورة، والتجربة المعاصرة تدعم هذه الحقيقة؛ فكم من ثورة اجتماعية نجحت في إسقاط أنظمتها واسترجاع السلطة، ولكن سرعان ما تتآمر عليها أطراف وتفرغها من محتواها؛ فتجربة «الربيع العربي» -مثلاً- لم تخلّف فيها الانتصارات الموضوعية التي حققتها بعض الثورات في بعض البلاد؛ سوى الفوضى والسير إلى المجهول! فهل يعدّ هذا نجاحاً؟ إنّ نجاح الثورة يكمن أساساً في الالتزام بقديسيّتها، والتمسك بقيمتها في كلّ تفاصيل المشهد الثوريّ؛ وإنّ أعقب ذلك خلاً في ميزان الربح والخسارة.

ويتمثّل هذا النجاح في الانتصار على الذات وحبّ البقاء أولاً، ومن ثمّة الانتصار على قيود السلطة والتمردّ عليها والاحتجاج ضدّها والاستعداد للسير قدماً؛ وإنّ كلّ ذلك بذل المُهَج؛ حيث ورد في الروايات المأثورة أنّ الصدع بكلمة الحقّ في وجه سلطان جائر أفضل الجهاد، وأنّ من قام لسلطان ظلوم، فأمره ونهاه، فقتله؛ فهو في مرتبة حمزة سيّد الشهداء.

لذا، فنجاح ثورة ما يُقاس بمقدار ما جسّدت تلك الثورة من انتصار للإنسان والقيم الإنسانية. وليس بمقدار ما حصلت على حقوق ومكتسبات؛ فهذا الأخير ميزان ثانويّ تابع، وليس مقياساً أصلياً، فالحقوق والمال والمكتسبات المادّية تفرض قيمة العدالة أن تصل إلى أصحابها، وأن لا تحتكر فئة في المجتمع السلطة والثروة دون المستضعفين: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (1).

كما يُقاس نجاح ثورة ما بمقدار ما يكون لها من إشعاع فكريّ ومعنويّ يُسهّم في تعبئة الناس للانخراط في مقارعة الظلم والظالمين أينما كانوا، ويدفعهم إلى الانتصار للحقّ والعدل والحرية.

(1) سورة الحشر، الآية 7.

بهذا المعنى نفهم انتصار السيف على الدم في كربلاء! ونذكر أن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام وآله وأصحابه وسبي نساءه لا يزعزع نجاح الثورة. ولكن الانتصارات الاستراتيجية الكبرى في التاريخ دائماً تستوجب تضحيات بقدرها! فكان الحسين عليه السلام الفداء! وكان خلود الرسالة وبقاء ديمومتها الثورية العطاء!

5. الثورة بين الشرعية والمشروعية:

يُقصد بشرعية الثورة تسويغها بالمسوغات القانونية والدينية. وفي مقامنا، شرعية الثورة تعني جوازها شرعاً، بالمعنى الأعم، أي بما يشمل الأحكام التكميلية غير التحريمية؛ أي إنها غير منهي عنها، فقد تكون واجبة. وبالتالي، يكون معيار الشرعية النصوص والتشريعات، وفي العرف الاجتماعي هي البنود القانونية واللوائح الناظمة لحركة الناس وتصرفاتهم. ولأجل ذلك؛ يلجأ الطواغيت -عادةً- إلى قوانين الجور السائدة؛ ليدعوا عدم شرعية الثورات والانتفاضات الشعبية التي تندلع ضدهم. وهذا من المفارقات التي يحفل بها تاريخ ثورات الشعوب!

كيف لحراك شعبي رافض لواقع ما، وتمرّد على سلطة متعجرفة بكل مؤسساتها؛ أن يقبل الاحتكام إلى منظومتها القانونية لتحديد شرعية الثورة من عدمها!

أما المشروعية، فيراد منها الحقائقية الشعبية؛ أي التفاف الشعب حول الاختيار والموقف. فعدم إرادة الناس لأي خيار يفقده المشروعية الشعبية، وإن كان خياراً شرعياً!

فلا تلازم بين الشرعية والمشروعية؛ فربّ موقف شرعي وقانوني لا يجد له مقبولية بين الناس، فيفقد المشروعية. وربّ موقف يلتف حوله الناس، وتكون له المشروعية الشعبية، ولكنه فاقد للشرعية الدينية والقانونية!

والثورة الحسينية كانت واجدة للشرعية والمشروعية؛ فشرعيتها نابعة من حقائقيتها التي لا يرقى إليها الشك، من خلال قيادتها المعصومة، وقداسته

أهدافها، وطهارة وسائلها. . . وهي تستمد مشروعيتها من التفاف الناس حول الإمام عليه السلام.

لقد حرص الإمام عليه السلام على أن يحصن كل عناصر المشروعية، وأصر على أن يكون الطريق الذي سلكه طريقاً تسلكه الأمة؛ بوعيها ونضجها. ومن هنا؛ أخرج أهله، وخطب في حجاج بيت الله الحرام وأعلمهم باتخاذ القرار الذي يفرضه عليه موقعه الشرعي، وأراد منهم اللجوء. وهو قبل كل ذلك لم يتحرك قبل أن تصله كتب أهل الكوفة: «أن أقدم؛ فإن لك جنوداً مجنّدة».

فبعد أن ضمن التفاف الناس حول أهداف الثورة؛ انطلق في مسيرته، وظلّ حريصاً على تعزيز هذه المشروعية في طريقه إلى الكوفة، وطلب من شخصيات عدّة الانضمام إليه. ولكن لما بلغه في الطريق نبأ استشهاد مسلم بن عقيل، ونكت أهل الكوفة بعهودهم؛ أصرّ على المضي قدماً، ولكنه أخبر من لحق به بواقع الأمر؛ وأن الظروف تغيّرت، وأنه لم يعد يملك القاعدة الشعبية الملتفة حوله؛ فانفض عنه كثيرون.

وفي الواقع، لم تكن هذه سياسة الإمام الحسين عليه السلام فقط؛ بل هي ديدن أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ حيث نراهم في سيرتهم الاجتماعية والسياسية يحترمون إرادة الناس، ويحرصون على سماع آرائهم واستعلام إرادتهم، وأن تكون هذه الإرادة الشعبية منسجمة مع الموازين الشرعية.

خاتمة:

لقد شكّلت ثورة الإمام الحسين عليه السلام المدخل الطبيعي لاستكشاف معالم نظرية الثورة في الفكر الإسلامي. وهذا ما حاولنا القيام به في هذه المقالة، ولكن المحاولة تبدو لا تزال بحاجة إلى متابعة! وفي كل الأحوال، فقد أسسنا في المقالة مجموعة مرتكزات لهذه النظرية وضوابط هامة استلهمناها من قيامه عليه السلام؛ وهي:

- نظرية الثورة في الفكر الإسلامي تتماهى مع الفلسفة الاجتماعية

السياسية، وتقوم على أسس ثابتة؛ هي: أصالة الروح، محرّكية الإنسان للتاريخ، كون الظلم أعمّ من الظلم الاقتصادي، إنسانية التغييرات الاجتماعية والثورية، وكون الثورة ليست تديلاً لمواقع الاستبداد والاستغلال.

- ثورة الإمام الحسين عليه السلام ضرورة تاريخية في سياق التكامل التاريخي للدين! وهي حلقة أساسية في إسلام المسار!
- تمثل المسيرة والقيام الحسينيين: فقه الثورة الذي حفظ فقه الرسالة، وفقه الفتنة، وفقه الهدنة، ويمهد لفقه العدالة!
- يبدأ الوعي الثوري بتخطي الأفهام الخاطئة للثورة التي قادت إليها بعض التفسيرات الكلامية والفقهية والأصولية.
- أركان فقه الثورة، كما جسّدته التجربة الحسينية، هي: الوعي، القيم، أنّ القيام ليس هدفاً في حدّ ذاته، المفهوم الصحيح للانتصار، وأنّ الثورة لا بدّ من أن تجمع بين الشرعية والمشروعية.